



ثورة مجيدة وأزمة خطيرة



إقبال علي عبدالله

نجدها فرصة وإن كانت الأخيرة لدعوة كافة أطراف الصراع البحري حالياً في العاصمة صنعاء، تحديداً، إلى استيعاب دروس وخطورة المرحلة الراهنة التي يمر بها اليمن والذي يحتفل بالعيد الثاني والخمسين لثورة الشعب المجيدة.. ثورة السادس والعشرين من سبتمبر 1962م التي أطاحت بالحكم الإمامي الكهنوتي والعمل على إعادة اليمن إلى ما كانت تعرف بالسعيدة.. أقول ونحن نستعد للاحتفال بعيد الثورة علينا الإدراك أن ما يحدث الآن من صراع في صنعاء بعيد اليمن إلى مربع الصفر ويجعل العاصمة على صفيح ساخن بعد إعادة تحقيق وحدته المباركة في الثاني والعشرين من مايو 1990م الوحدة التي كانت واحدة من أبرز أهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر.. لقد استطاع الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام وفي وقت مبكر بعد تحقيقه الوحدة من كشف مخطط التآمر الخارجي على اليمن، ولعلنا جميعاً نتذكر ما قاله الزعيم وحذر منه في الكثير من لقاءاته وخطبه وحتى في المؤتمرات العربية والدولية ولقائه بالزعامة والقادة وآخرين.. ومع حلول عيد الثورة السبتمبرية أجد صعوبة بالغة في الحديث عن إنجازات الثورة التي تعود في مجملها لقيادة الزعيم علي عبدالله صالح للوطن خلال الثلاثة العقود التي سبقت قراره الحكيم، بتسليم السلطة طواعية للمناضل عبدربه منصور هادي النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام الذي يواجه اليوم جيلا من التحديات وسيدا من الفرقاء بعد إفشال المرحلة الانتقالية.. أقول إنني أجد صعوبة في الحديث عن ذكرى الثورة التي نشاهد اليوم تذوب وتآكل منجزاتها وأهدأها السامية النيران.. نشاهد أن الحوار لم يعد له موقع في مشهدنا وحياتنا السياسية بل لغة السلاح والتعصب من والتشدات المذهبية التي وفدت إلينا في السنوات القليلة الماضية وكأنا شعب لا نعرف الإسلام وكان الإسلام هو لغة العنف والكرامية ورفض الآخر.

إن ما يمر به الوطن من أزمة تعدد هي الأخطر منذ الثورة السبتمبرية المجيدة، حلها المناسب ليد أن يراعي خصوصية اليمن وعادات وتقاليد شعبنا.. لذلك نقول ونؤكد بأن الحل هو الاصطفاف والتمسك بأهداف ومبادئ الثورة السبتمبرية والاستشهاد بالمنجزات العظيمة التي حققها الشعب.. الحل هو العودة إلى منطق الحوار وليس عيباً التنال إن كان في صالح اليمن.. وترك التمسك خلف الأجنحة الخارجية.. نحن لدينا القدرة على حل مشاكلنا والجلوس جنباً إلى جنب مع الآخرين الذين نختلف معهم ولدينا القدرة على الحوار بدلاً من لغة السلاح.. صدقونا إن الوطن أزمة فينا ونحن وحدنا كشعب أماناً لتجاوز هذه الأزمة خاصة وإن الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد وتحديدًا منذ افعال أزمة عام 2011م وظهور حكومة فاشلة هي سبب رئيسي وراء كل آزمات البلاد.. الأوضاع الاقتصادية التي تهدد بكارثة لن نجد لها حل إلا إذا لجأنا كما هو حالنا اليوم إلى الشدح وطلب المزيد من المساعدات الخارجية هذا خلافاً إلى الأوضاع الأمنية التي تزداد ترويدا يوماً بعد آخر في كل أنحاء الوطن ووصلت اليوم إلى قلب العاصمة صنعاء.. وكذلك تدني الخدمات الاجتماعية للسكان واستمرار تزايد المعاناة من انقطاع الكهرباء والمياه وانعدام الخدمات الصحية ووقف التعليم الذي وكما تشير كل المعطيات إلى أن التعليم في بلادنا سينتج جيلاً فاشلاً متمرداً على الواقع.. كل هذا والتكبير هو حديثنا اليوم عن الثورة السبتمبرية المجيدة لتندرك الموقف الصعب ونسومو فوق كل الصعاب من أجل الوطن الذي ننتمي إليه الأم العالم واليوم هناك من يتعامل معه كعصاة إرهابيين.. الوطن أمانة في أعناقنا جميعاً.

لا يمكن لاحد وبعد ثلاث سنوات أن يتحدث عن أحداث 2014م كمظاهرات أو ثورة كما تسمى بشي، مما يتحدث به الآن عن مظاهرات 2011م، مظاهرات 2014م هي حقيقية وواقعية شعبية وهي محددة في ثلاثة مطالب يصب فيها الزور والتزوير ولا تسمح أو تتيح حتى لتخرجات شهادت زور .

هذه المظاهرات تطالب بتغيير الحكومة حتى وإن جاء الإسقاط في شعار أنها وهي لا تريد أن تكون بديلاً ولا تقترض بديلاً ولكنها تشتتر الكفاءة والأفضلية في البديل.

الأخوان هم الطرف الذي استعمل القوة العسكرية المنشقة أخوانياً والمليشياوية والقاعدية للسيطرة على حلم الشباب عام 2011م.. فيما انصار هو الطرف القوي الذي احتجته المواطون ليقود عام 2014م، فرفضه للجرعة.

بعد عامين أو ثلاثة سيكون الواقع والوقائع أوضح في المقارنة بين الإخوان وأنصار الله ومن خلال وقائع تعامل هذا الطرف لعامين مقبلين أو ثلاثة.

لولا تم تلك الجرعة بأعلى معدل في التاريخ 1500 ريال وبأعلى سقف تاريخي أيضاً 4000 ريال ما كان الشعب ليخرج مهما دعا الحوثيون وغيره لتظاهرات، ولذلك فالعامل الداخلي وراء مظاهرات 2014م واضح وقوي التأثير بما لم يكن في 2011م.

تعامل الإخوان والحوثيين مع الشعب



مطهر الأشموري

فالتأثير في مظاهرات 2011م كان العامل الخارجي أكثر منه للعامل الداخلي فيما التأثير في مظاهرات 2014م هو بشكل أساسي وكبير وشبه كامل للعامل الداخلي.

اليمن وهي البلد الجار للسعودية لم تستطع دورة المد القومي وتدخل مصر عبدالناصر أن تخضع حتى الوصول لحل فيه لتسليم بالتأثير الأقوى للسعودية، ولذلك فالحديث عن تأثير إيران هو في إطار العاصب وأدعيب سياسية صراعية عادة ماتستعملها أطراف وأطراف ولكن اليمن ليست لبنان كواقع واستجابات وكتنوع وممانعة.

ولذلك فإن الحوثي «أنصار الله» لا يستطيع أن يكون حزب الله في علاقة الفكر والمذهب أو مستوى التبعية السياسية حتى لو أراد لأنه لو سار في ذلك لرفض ولفظ واقعيًا وشعبيًا، ولذلك فإن إيران يحتاج إليها في الاستعمال الخارجي فيما يعاد إلى الإمامة الماضية في اليمن في الاستعمال الداخلي من الإدراك للواقع ومحدودية الحضور والتأثير الإيراني.

وبغض النظر عن كون الشعارات «الخمينية» المفروض أن كل طرف وفي هذه الأحداث والصراعات وله خطاب سياسي إعلامي يوظف الأحداث والتحليلات والأخبار والتقارير لصالحه كموقف في الحدث وموقف صراع، المفروض أن كل

طرف يمارس تحليلات ودراسات معمقة أبعد وأدق تستوعب ما أمكن المستجدات المحتملة والمستقبلية وبناء وتبني مواقف على ضوءها بحيث لا تتحول مواقف طرف إلى اهتزازات واضطرابات وتقلبات مضحكة ويصبح طرفاً فيما يمارسه ينقلب على مواقفه قبل عام أو أعوام.

المؤتمر الشعبي العام تأسس عام 1982م بعد انتهاء فترة المد القومي وبعد اتفاق سلام مع إسرائيل وثورة إيران التي جاءت منها الحرب العراقية - الإيرانية وفي موازاتها جهاد أفغانستان.

المؤتمر من هذا الموضوع للصراع العالمي "عرب وشرق" والأقليمي والملح سار في خيارات اعتدال فوق وأبعد من المنظور، وهذا الاعتدال جسده في الموقف والتعامل مع مظاهرات 2011م الداخلية ومع المحطة الأميركية المؤخنة ذاتها 2011م.

أكثر من ذلك فالمؤتمر بعد ذلك وفي الفترة الانتقالية كتطبيق للمبادرة الخليجية ما وصفه خصوم المؤتمر دور النباح وكأنه لا نصيب له في حكومة الوفاق والحضور في أفعال وتفعيل الواقع. حتى لو أن المؤتمر أراد هذا الخيار مرحلياً أو تكتيكياً فإنه لا يستطيع أي طرف التعامل بمثل هذا الخيار أو السير فيه إلا من اعتدال راسخ وترسخ في حياة وفكر وتفكير هذا الطرف.

فالمحاب والمصطفى حتى وإن تقاطع أو اختلف مع المؤتمر يحس أنه طرف فوق أن يقاس أو يقارن بمواقف أطراف أخرى في مظاهرات 2011م أو مظاهرات المؤتمر لم يكن مع موقف وتقويع الجهاد إلى أفغانستان ولكن وضعه والواقع العام لم يكن يسمح له بأن يمنع فمارس موقفه بالسقف الذي لا يجعله يصطدم بالباشرة بالوخا و هو اصطدام بنقل أقليمي عالمي سيفضي إلى مشكلة أكبر.

المؤتمر خلال الفترة الماضية لم يكن بمقدوره منع الإخوان من قطع الطرق والقتل فيها والاحتجاز منها.

فإذا المؤتمر بعد 2011م لم يعد مع الإخوان كما ليس هو مع أنصار الله، فلا يحق لطرف منها إجبار المؤتمر على موقف كما يريد في مساراته وخياراته الصراعية، وبالتالي فالافتراض أن يعوا بداهة أن معتمد الأميركية المؤخنة 2011م هي التي أحدثت التفعيل للصراعات الدينية أو من مرجعيتها ولذلك انعكاسات على المواقف والسياسات الإقليمية.. وما إلا الذي تعلموه من جهاد أفغانستان حتى جهاد سوريا؟!.

المشترك ومراكز النفوذ

سمير النمر



الذين اعتبروا هذه المبادرة بمثابة الوسيلة التي يمكنهم من خلالها تنفيذ مخططاتهم ومشاريعهم المشبوهة باعتبارهم مشرفين على تنفيذها.

ولذلك فقد كان أداء حكومة الوفاق وهيكله الجيش وتدميره بمثابة التريفة الفعلية لمخططات الخارج وأهدافه المشبوهة داخل اليمن وفي مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية حتى وصل حال البلد إلى هذه الحالة من الاحتقان الشعبي الذي وصل إلى حد الانفجار الكبير نظراً لحالة الفشل السياسي والاقتصادي والأمني الذي أفوزته السياسات التدميرية لحكومة الوفاق، وبالرغم من حالة السخط الشعبي ضد هذه الحكومة الفاشلة إلا أن قوى الخارج ما زالت مصرة على تأييد هذه الحكومة وسياساتها الفاشلة، ويعتبرون أي تغيير لهذه الحكومة قد لا يساعد على تنفيذ مخططاتهم ومصالحهم في اليمن ولهذا سم رفض كل المبادرات التي تقدمت بها عدد من الأحزاب السياسية وفي مقدمتها

المؤتمر الشعبي العام الذي قدم مبادرة كفيلة بحل الأزمة الراهنة والتي نصت على ضرورة أن يباع النفط للمواطن بالسعر العالمي وكذلك تشكيل حكومة كفاءات وطنية تعمل على تنفيذ برنامج مز من يعالج المشكلات الاقتصادية وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني وإجراء الانتخابات البرلمانية، وبالرغم من موافقة الحوثيين على هذه المبادرة وعدد من القوى السياسية إلا أن الإرادة الدولية للدول الخارجية حالت دون تنفيذ هذه المبادرة، لأنهم لا يريدون لليمنيين حل مشاكلهم بعيداً عن وصاياهم كونهم يعتبرون بقاء مراكز القوى والفساد في موقع القرار ضماناً رئيسية لتنفيذ تلك المخططات المشبوهة لهذه الدول، وبالتالي فإن أحزاب اللقاء المشترك تتحمل المسؤولية التاريخية والجنائية لكل الكوارث التي حلت باليمن منذ عام 2011م إلى اليوم، كونها السبب الرئيسي في حالة الانهيار الاقتصادي والأمني والسياسي في البلد، كما أننا نحمل أحزاب المشترك مسؤولية وضع اليمن تحت الوصاية الدولية..

وعلى المؤتمر الشعبي العام أن يكون عند حجم المسؤولية الوطنية التي عهدناه متملاً لها ومخلصاً لهذا الوطن وأل ينجر إلى تأييد قوى الفساد التي تريد أن تدمر المعبد على رؤوس أبناء اليمن.

زاوية حارة

الفارق بيننا وبينكم يُرى بوضوح



فيصل الصوفي

لما يسبك الإخوان في حزب الإصلاح أخباراً كاذبة، ويشيخوننا عبر وسائل إعلامية، من قبيل أن الرئيس هادي قد قال: إن لتزال تتلقى أوامر من علي عبدالله صالح، رئيس المؤتمر الشعبي العام، رئيس الجمهورية السابق- أو أن جمال بنعمر اتصل به يحذره، وغير ذلك من الشائعات، وما أكثرها، فأعلم أنهم يشعرون بالخلدان ويتبناون بسقوطهم، وطمأننا بأننا بسقوط فرقتهم فسقطت بسرعة الصوت.. على أن هذا الاستهداف ليس مقطوع الصلة، بنزوعهم المكشوف للتحريض على كل ما هو مؤتمري، سواء التنظيم أو قياداته، وهذا النزوع كان وبالأعلى عليهم، واللهم لا شمامة.. إن الفارق بينهم وبيننا يراه الجميع بوضوح، لذلك لم تنفهمم أكاليهم ولا شائعاتهم، وكل ما طلبوه لنا حاق بهم، وكل ما حاولوا إلصاقه بنا كشفوا وهم يرعون.

عندما يكونون في مواقف لا يحسدون عليها، يطلقون الشائعات والأخبار الكاذبة التي تستهدف الآخرين، وقد تعودنا منهم ذلك.. مؤخرًا قالت لجنة العقوبات الدولية في بيانها إن فريق الخبراء التابعين لها أجروا تحقيقات حول " أعمال العنف، والصراع المسلح في شمال اليمن، بما في ذلك القتال داخل، وفي محيط مدينة عمران، وأنشطة الحوثيين والإصلاح، والقبائل والفصائل الأخرى المنخرطة في الصراع" .. وهذا اللواء علي محسن الأحمر، رابط في مقر الفرقة الأولى مدرع، وأدار الحرب في مواجهة أنصار الله، ثم انهمز وهرب، بما يؤكد أن تشكيلًا من الجيش لم ينخرط في الميكلة، وكان تحت إمرة الأحمر والإصلاح، يستخدمونه في حربهم الخاصة، بغير رضامن رئيس الجمهورية ووزارة الدفاع، وقد رفض الأحمر أوامر رئيس الجمهورية في وقف حربه مع أنصار الله في العاصمة فخذل ودر.. هذه المعايير التي كانت تأخذها مختلف القوى السياسية على الأحمر والإصلاح، حاولوا التغطية عليها، عن طريق نسبة هذه الأخطاء والتجاوزات إلى الآخرين، وهم في هذه الحالة خصومهم السياسيين، وفي مقدمتهم الزعيم علي عبدالله صالح، وقيادات ومؤتمرية، لكن في النهاية ظهرت جرائيمهم تحت ضوء الشمس.

إن الفارق بينهم وبين المؤتمر الشعبي وحلفائه، في غاية الوضوح، فهم استخدموا تشكيلًا عسكرياً، مثل الفرقة الأولى مدرع، إلى جانب مليشياتهم الحزبية، في حربهم الخاصة.. وهم دعاة عنف وكرهية، بينما المؤتمر الشعبي العام داعية سلام، وظل ينادي بوقف فوري للحرب في العاصمة، والزعيم علي عبدالله صالح ناشد طرفي النزاع المسلح، بسرعة وقف إطلاق النار، وكان الإصلاح وأنصار الله يتقاتلون وسط الأحياء السكنية، وتسببوا في قتل أبرياء، وتشريد أسر من مساكنها إلى خارج العاصمة، بينما الزعيم وحزبه الأكثر الاحاط، والأعلى أصواتاً في المطالبة بال الحفاظ على سلامة المواطنين، وصون دمانهم، وممتلكاتهم، وتجنب مؤسسات الدولة كل أعمال الخراب والدمار.. ولكنهم استكبروا وكانت النهاية كما رأينا.

ثورة شعب



في منتصف السبعينيات انتفض الشعب المصري ممثلًا بطبقاته المسحوقة والطلاب والعاطلين عن العمل المتكسدين على أرضية البطالة، بسبب قيام الحكومة آنذاك برفع سعر رغيف الخبز، كان رد فعل الحكومة عنيفاً في قمع المتظاهرين واعتقالهم وتعذيبهم، بل ومهيناً لغالبية الشعب المصري من الطبقات والشرائح الكادحة والمسحوقة، الذين خرجوا إلى الشوارع في ثورة شعبية أسموها «ثورة الخبز» غير أن الحكومة وجهزها، الأمني وإعلامها الرسمي والحزبي أطلق عليها «انتفاضة حرامية».

بالتأكيد إن هذا التوصيف مشين، لأنه إذا يحمل دلالة واضحة أن مصدره قوى فاسدة متوغلة في أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، فالحكومة آنذاك كانت هي في الأساس نتاج ظروف غير طبيعية مو بها المجتمع المصري عقب وفاة الزعيم جمال عبد الناصر في مطلع السبعينيات، حيث سيطرت عليها مراكز قوى رأسمالية صادرة من تجارة السلاح والمخدرات والمضار بين في البورصة، لكن سرعان ما حدثت حركة تصحيح شاملة، وتم الاعتذار للشعب المصري واعتبار انتفاضته ضد الحكومة الفاسدة بأنها «ثورة شعب لا انتفاضة حرامية».

تكاد تكون نفس الظروف والأسباب والدوافع التي جعلت الشعب اليمني يخرج في ثورة عارمة لسقوط الجرعة وإسقاط الحكومة الفاسدة، ومهما تداعي حول هذه الثورة من مخاطر وصراعات فإن ذلك لا يلغي مشروعية الخروج وروح الثورة التصحيحية لدى المتظاهرين والمعتصمين، مهما حاول الطرف الآخر أن يتمترس خلف شعارات الدفاع عن الثورة والجمهورية، وأن يستتيعت الإعدام الرسمي الإخواني دفاتعا عن الفاسدين ليرد على لسان اليهودي: «استحرق صنعاء من أجل بنة بترويل».

إن الانحرافات والظروف غير الطبيعية التي تنشأ فيها الدولة والحكومات الفاسدة، تخلق تماثلاً وتشابهاً في النتائج وفي ردود الأفعال تجاه أي حراك مضاد ورافض لوضع مختل، وبالتالي فإن ما يحدث لم يأت من فراغ وإنما له أسبابه وظروفه وجذوره، فأزمة 2011م في اليمن والتي

كان رد المحكمة صاد لنا عندما رفضت الدعوى المرفوعة ضد الحكومة لأن الدعوى ليس لها وجه قانوني كونه لا يوجد قرار صادر بالجرعة. كنا ندرك ونشعر أن هذه الجرعة ارتجالية وغير طبيعية، كانت مقدماتها قاسية، ستة أشهر من الحصار وطوابير الأذلال والترويض النفسي للمواطن اليمني للرضا والقبول بالجرعة عبر السوق السوداء التي تلبى حاجته وبأي ثمن.

الحكومة خطت لكل شيء ظناً منها أن الجرعة سوف تمر ويهضمها الشعب بسهولة، لكنهما لم تكن تتوقع أنها ستكون شرارة لثورة سوف تقتلعها وتتداعى لما هو أكثر من ذلك، لأنها لم تكن قريبة من الشعب وإنما كانت قريبة من مراكز قوى وعصابات فاسدة.

في الأيام الأولى للمظاهرات الشعبية، قدم باسندوة استقالته، ثم عندما بدأت مظاهرة الاصطفاف التي حملت عناوين تضليلية، وهي في الأساس كانت للدفاع عن الفاسدين ومعبرة عن أجنداتهم، تراجع باسندوة عن استقالته، وعاد يصرح بأن شرعيته من شرعية الرئيس هادي، ومع ثبات وإصرار المتظاهرين على مطالبهم وبعد أحداث شارع المطار، عاد باسندوة يصرح بأنه غير مسؤول وأن حكومته لم تصدر أي قرار بالجرعة.

كان الأمر بالنسبة لنا كالنكتة، كما تعودنا منه كثيراً بالدموع وبالغلطات والخروج عن النص في خطاباتنه، غير أن المحكمة التي أكدت أنه لا يوجد قرار بالجرعة، كان صادماً لنا بالفعل، لأننا نرغم كل ما يحدث من فوضى وأزمات كنا نعتقد أن هناك ما تزال دولة، لكن اتضح أن هناك فوضى لامتناهية، هناك عصاية تشتغل بحرفية منظمة، تحت مسمى وزارات ومؤسسات ومنظمات، ولها إعلام وإعلاميين وسياسيين وناشطين مهمتهم تسويق الوهم والفوضى على عربة ثورية.



محمد علي عناش

بشكل سلمي وعبر مبادرات لتسوية سياسية تم الإخلال بها وإسقاطها من قبل هذه القوى، فكان الفساد السياسي والمالي وغياب الدولة وانهيار الاقتصاد والجرع السعوية المتوالية والسيطرة على المؤسسات، أبرز سمات ومظاهر هذه الحكومة طوال أكثر من سنتين ونصف، وعليه فإن النتائج الكارثية التي نعيشها والمنعطف الخطير الذي يمر به الوطن في الوقت الراهن، هي نتاج إمددات مختلة ومسارات منحرفة، وسياسات وممارسات أوغلت في الأفرار تحت شعارات ثورية جوفاء.

حجم الفوضى والاختلالات الراهنة قد بلغ ذروته ووصل إلى مستوى لا يحقل ولا يمكن السكوت عليه، الجرعة الأخيرة كشفت كل شيء، كشفت حجم الإفلاس في الامكانات والموازنة، بالتوازي مع حجم الإفلاس في الضمان والخلق لدى سياسة اليوم، خاصة عندما تعلم أن الجرعة الراهنة بلا قرار وبلا جهة مسؤولة عنها، ستدرك أنها وصمة عار مخزبة تستظل تطارد باسندوة ووزراء حكومته والرائسة الانتقالية، وهذه المرحلة الفوضوية بنخبها وسياسيتها وأحزابها وإعلامها، ليس لأن الجرعة كانت ظالمة ومتجردة من أدنى شعور بالمسؤولية تجاه الشعب والوطن، وإنما المضحك والمبكي، لأنه ليس هناك قراراً بالجرعة في الأصل.